دراســـات

تداعيات اغتيال السيد علي الخامنئي"قدس سره" قراءة في الأبعاد السياسية والإقليمية والدولية

بقلـــم

الباحث عادل محمد عادل

جامعة بني سويف - مصر

مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية

2026

تأسس مركز حمورابي للبحوث والدراسات الإستراتيجية عام 2008 بمدينة بابل (الحلة)، وحصل على شهادة التسجيل من دائرة المنظمات غير الحكومية المرقمة 1Z71874 بتاريخ 2012/12/25، بوصفه مركزا علميا بحثيا يهتم بدراسة الموضوعات السياسية والمجتمعية، فضلاً عن الاهتمام بالقضايا والظواهر الراهنة والمحتملة في الشأن المحلي والإقليمي والدولي، ويتعامل مع باحثين من مختلف التخصصات داخل العراق وخارجه، وتحتضن بغداد المقر الرئيسي للمركز.

- لا يجوز إعادة نشر أي من هذه الأوراق البحثية الا بموافقة المركز، وبالإمكان الاقتباس بشرط ذكر المصدر كاملا.
- لا تعبر الآراء الواردة في الورقة البحثية عن الاتجاهات التي يتبناها المركز وانما تعبر عن رأي كاتبها.
- حقوق الطبع والنشر محفوظة لمركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية.

للتواصل

العراق - بغداد - الكرادة

+964 7810234002

hcrsiraq@yahoo.com

www.hcrsiraq.net

مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية

مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية

مقدمة

شكّل اغتيال المرشد الأعلى الإيراني علي خامنئي في الضربات العسكرية التي استهدفت الجمهورية الإسلامية في إيران في 28 شباط 2026 نقطة تحول فارقة في تاريخ الجمهورية الإسلامية، إذ أنهى حقبة امتدت لما يقارب أربعة عقود، كان خلالها خامنئي الفاعل الرئيس في توجيه السياسات الداخلية والخارجية الإيرانية، وفي رسم ملامح شبكة التحالفات الإقليمية التي ارتبطت بالجمهورية الإسلامية في إيران منذ نهاية الحرب العراقية الإيرانية. وأدى هذا التطور إلى دخول الدولة الإيرانية مرحلة سياسية وأمنية شديدة الحساسية، فرضت على مؤسساتها التعامل مع تحديات غير مسبوقة تتعلق باستمرارية القيادة، وإدارة المرحلة الانتقالية، والحفاظ على استقرار مؤسسات الحكم. ولم يقتصر أثر الاغتيال على الداخل الإيراني، بل امتد إلى الإقليم بأكمله، في ظل استمرار حالة التوتر بين الجمهورية الإسلامية في إيران من جهة، والولايات المتحدة و"إسرائيل" من جهة أخرى، وما يرتبط بذلك من انعكاسات على توازنات القوى في "الشرق الأوسط". وقد اكتسبت هذه التطورات أهمية إضافية مع تأجيل مراسم الدفن عدة أشهر، ثم تنظيم مراسم تشييع رسمية امتدت عدة أيام وشهدت مشاركة وفود وشخصيات من عدد من الدول، الأمر الذي منح الحدث أبعادًا سياسية ودبلوماسية تجاوزت طابعه الجنائزي التقليدي.

المحور الأول: التسلسل الزمني للأحداث من اغتيال علي خامنئي حتى انتهاء مراسم الدفن

مثّل اغتيال المرشد الأعلى الإيراني علي خامنئي في 28 شباط 2026 نقطة تحول غير مسبوقة في تاريخ الجمهورية الإسلامية، إذ استهدفت الضربة الأمريكية-"الإسرائيلية" المشتركة مجمع إقامته في طهران ضمن عملية عسكرية واسعة استهدفت مراكز القيادة والسيطرة الإيرانية. وأعلنت وسائل الإعلام الإيرانية الرسمية لاحقًا مقتله، لتدخل الدولة مرحلة سياسية وأمنية استثنائية اتسمت بارتفاع مستوى التأهب الداخلي وبدء ترتيبات انتقال القيادة. أعقب الإعلان الرسمي عن الوفاة إعلان الحداد العام، بينما أُرجئت مراسم التشييع والدفن التي كان من المقرر إقامتها في اذار، نتيجة استمرار العمليات العسكرية والظروف الأمنية التي شهدتها البلاد خلال الحرب، الأمر الذي جعل السلطات الإيرانية تؤجل إقامة مراسم رسمية واسعة حتى استقرار الأوضاع نسبيًا. ومع انتهاء المرحلة العسكرية وبدء تنفيذ وقف إطلاق النار، أعلنت الحكومة الإيرانية برنامجًا رسميًا لمراسم التشييع امتد من 4 إلى 9 تموز 2026. وشمل البرنامج مراسم وداع رسمية في طهران، أعقبها تشييع جماهيري واسع، ثم انتقال الجثمان إلى مدينة قم، قبل إقامة مراسم إضافية في مدينتي النجف وكربلاء بالعراق، وصولًا إلى مدينة مشهد، حيث دُفن بالقرب من مرقد الإمام الرضا تنفيذًا للترتيبات التي أعلنتها السلطات الإيرانية.

وشهدت المراسم مشاركة واسعة من المسؤولين الإيرانيين، إلى جانب وفود رسمية وشخصيات سياسية ودينية من عدد من الدول، كما حظيت بتغطية إعلامية دولية مكثفة، في ظل إجراءات أمنية غير مسبوقة اتخذتها السلطات الإيرانية لتأمين مسارات التشييع ومقار استقبال الوفود الأجنبية. وقد عكست هذه الترتيبات إدراك الدولة لحساسية الحدث، ليس فقط باعتباره مناسبة جنائزية، وإنما باعتباره حدثًا سياسيًا وأمنيًا يرتبط بصورة

الدولة في الداخل والخارج. وبانتهاء مراسم الدفن في 9 تموز 2026، أُسدل الستار على واحدة من أطول وأكبر مراسم التشييع في تاريخ الجمهورية الإسلامية، لتبدأ مرحلة جديدة في النظام السياسي الإيراني، اتسمت بانتقال القيادة، وإعادة ترتيب أولويات السياسة الداخلية والخارجية، وسط استمرار تداعيات الحرب والتحديات الإقليمية والدولية التي فرضها هذا الحدث.

المحور الثاني: تحليل أسباب تأخير مراسم الدفن بين الاعتبارات الأمنية والسياسية والدينية

أولًا: الاعتبارات الأمنية والعسكرية

يُعد البعد الأمني والعسكري العامل الأكثر ترجيحًا في تفسير تأخير مراسم تشييع ودفن المرشد الأعلى الإيراني علي خامنئي، وذلك في ضوء طبيعة الظروف التي أحاطت بواقعة اغتياله. فقد جاء الاستهداف في سياق مواجهة عسكرية مباشرة شهدت تنفيذ ضربات دقيقة استهدفت مواقع قيادية وعسكرية داخل الجمهورية الإسلامية في إيران، وهو ما فرض على مؤسسات الدولة التعامل مع الحدث باعتباره أزمة أمن قومي، وليس مجرد حالة وفاة لرمز سياسي. وفي مثل هذه الظروف، تصبح الأولوية لدى مؤسسات الدولة هي احتواء التداعيات الأمنية، وضمان استمرارية عمل مؤسسات الحكم، وتأمين مراكز القيادة، قبل الانتقال إلى تنظيم مراسم جماهيرية واسعة قد تشكل هدفًا لأي تهديدات محتملة. ومن هذا المنطلق، يمكن تفسير تأجيل مراسم الدفن باعتباره جزءًا من إدارة الدولة لمرحلة استثنائية اتسمت بارتفاع مستوى المخاطر الأمنية، واستمرار حالة التأهب العسكري.كما أن تنظيم مراسم تشييع لقائد بحجم المرشد الأعلى يتطلب ترتيبات أمنية ولوجستية معقدة، تشمل تأمين مسارات الجنازة، ومقار استقبال الوفود الأجنبية، وحماية الشخصيات الرسمية المشاركة، إضافة إلى إدارة الحشود الجماهيرية. وكان تنفيذ هذه الإجراءات في ظل استمرار العمليات العسكرية أو احتمالات تجددها يمثل تحديًا كبيرًا، الأمر الذي يجعل تأجيل المراسم حتى استقرار الأوضاع الأمنية خيارًا منطقيًا من منظور إدارة الأزمات.

وتعزز الوقائع اللاحقة هذا التفسير؛ إذ لم تُعلن السلطات الإيرانية عن البرنامج الكامل لمراسم التشييع إلا بعد تراجع حدة المواجهة العسكرية، حيث نُظمت المراسم وسط انتشار أمني واسع وإجراءات استثنائية لتأمين المدن ومسارات التشييع واستقبال الوفود الرسمية. ويشير ذلك إلى أن الاعتبارات الأمنية لم تكن عاملًا ثانويًا، بل شكلت الإطار الذي حدد توقيت إقامة المراسم وآلية تنظيمها. وعليه، يمكن القول إن العامل الأمني والعسكري لم يكن السبب الوحيد وراء تأخير الدفن، لكنه كان العامل الأكثر تأثيرًا في المرحلة الأولى، إذ فرض على الدولة إعادة ترتيب أولوياتها بما يضمن حماية مؤسساتها، وتأمين انتقال السلطة، وتوفير الظروف المناسبة لإقامة مراسم تشييع تتناسب مع المكانة السياسية والدينية للمرشد الأعلى.

ثانيًا: الاعتبارات الفنية والطبية

إلى جانب الاعتبارات الأمنية، تبرز مجموعة من العوامل الفنية والطبية التي يمكن أن تسهم في تفسير تأخير

مراسم الدفن، خاصة إذا ارتبطت الوفاة بعمل عسكري واسع النطاق استخدمت فيه ذخائر عالية القدرة التدميرية. ففي مثل هذه الحالات، تفرض الإجراءات الفنية المرتبطة بانتشال الجثمان، والتعرف عليه، واستكمال أعمال المعاينة والتوثيق، متطلبات زمنية قد تؤدي إلى تأجيل مراسم الدفن مقارنة بالحالات الطبيعية.

وتشير الأدبيات المتعلقة بإدارة الكوارث والتحقيقات الجنائية إلى أن التعامل مع ضحايا الضربات العسكرية يمر بعدة مراحل، تبدأ بتأمين موقع الاستهداف، ثم انتشال الجثامين، يليها التحقق من الهوية باستخدام الوسائل المتاحة، والتي قد تشمل الفحص البصري أو البصمة الوراثية (AND) عند الحاجة، قبل تسليم الجثمان للجهات المختصة لاستكمال الإجراءات الرسمية.

وفي الحالة الإيرانية، زادت حساسية هذه الإجراءات بالنظر إلى المكانة السياسية والدينية للمرشد الأعلى، إذ كان من الطبيعي أن تحرص السلطات على استكمال جميع الإجراءات الفنية بصورة دقيقة قبل الإعلان عن الترتيبات النهائية لمراسم التشييع والدفن، بما يضمن تجنب أي التباس أو تضارب في المعلومات. ومن الناحية الطبية، فإن تأخير الدفن في مثل هذه الظروف لا يعني بالضرورة مخالفة الإجراءات الشرعية، إذ تسمح الممارسات الطبية بحفظ الجثمان داخل وحدات التبريد عند وجود ضرورة قانونية أو أمنية أو فنية تحول دون الدفن الفوري. كما يجيز الفقه الإسلامي، بما في ذلك الفقه الجعفري، تأخير الدفن عند وجود عذر معتبر، شريطة أن يكون ذلك لضرورة حقيقية وليس لمجرد التأجيل.

وبناءً على ذلك، يمكن اعتبار الاعتبارات الفنية والطبية عاملًا مساعدًا في تفسير طول الفترة الفاصلة بين الوفاة وإقامة مراسم الدفن، إلا أنها لا تكفي وحدها لتفسير هذا التأخير، بل تتكامل مع الاعتبارات الأمنية والسياسية التي أحاطت بالحدث، وهو ما يؤكد أن القرار لم يكن نتيجة سبب منفرد، وإنما جاء انعكاسًا لتداخل مجموعة من العوامل الاستثنائية التي فرضتها طبيعة الأزمة.

ثالثًا: الاعتبارات الدينية والسياسية

يُعد البعد الديني أحد العناصر التي لا يمكن إغفالها عند تحليل أسباب تأخير مراسم دفن المرشد الأعلى الإيراني، نظرًا للمكانة الدينية التي يشغلها منصب الولي الفقيه داخل النظام السياسي الإيراني. ومع ذلك، فإن القاعدة العامة في الفقه الإسلامي تقضي بالمبادرة إلى تجهيز الميت ودفنه متى أمكن، باعتبار أن تعجيل الدفن من السنن المستقرة، ولا يُلجأ إلى التأخير إلا عند وجود ضرورة معتبرة. وفي الفقه الجعفري، الذي تستند إليه المؤسسة الدينية في الجمهورية الإسلامية في إيران، لا يُعد تأخير الدفن محظورًا إذا ارتبط بظروف استثنائية، كتعذر الوصول إلى مكان الدفن، أو وجود مخاطر أمنية، أو الحاجة إلى استكمال إجراءات تتعلق بالتحقق من الوفاة أو نقل الجثمان أو الحفاظ على المصلحة العامة. ومن ثم، فإن استمرار الاحتفاظ بالجثمان خلال الفترة التي سبقت مراسم التشييع يمكن تفسيره في إطار الاستثناءات التي يقرها الفقه عند قيام الضرورة، وليس باعتباره خروجًا عن الأحكام الشرعية.

ومن ناحية أخرى، لا يمكن فصل القرار الخاص بموعد التشييع والدفن عن الاعتبارات السياسية للدولة. فمراسم تشييع شخصية بحجم المرشد الأعلى لا تقتصر على الجانب الديني، بل تمثل حدثًا سياسيًا وسياديًا يرتبط بصورة الدولة وهيبتها أمام الداخل والخارج. ولذلك، كان من الضروري أن تُنظم المراسم في توقيت يسمح بمشاركة مؤسسات الدولة، واستقبال الوفود الأجنبية، وتأمين الحشود الجماهيرية، بما يحقق الأهداف السياسية والإعلامية المرجوة. كما أن منح فترة زمنية كافية قبل إقامة المراسم أتاح للسلطات الإيرانية إعداد مراسم واسعة النطاق، وتنسيق مشاركة الوفود الرسمية، وإبراز الحدث باعتباره مناسبة وطنية تتجاوز حدود التشييع التقليدي. وبذلك، أصبح توقيت المراسم جزءًا من إدارة المشهد السياسي، وليس مجرد قرار إداري يتعلق بإجراءات الدفن. ومن ثم، فإن الاعتبارات الدينية لم تكن في تعارض مع الاعتبارات السياسية، بل تكاملت معها في إطار إدارة استثنائية للأزمة، حيث استُخدمت المرونة التي يتيحها الفقه في حالات الضرورة بما يسمح بتحقيق متطلبات الأمن والدولة، مع الحفاظ على المشروعية الدينية للمراسم.

رابعًا: الترجيح العلمي لأسباب تأخير مراسم الدفن

في ضوء المعطيات السابقة، يصعب تفسير تأخير مراسم دفن المرشد الأعلى الإيراني علي خامنئي بالاستناد إلى سبب واحد، إذ تشير الوقائع إلى أن القرار جاء نتيجة تداخل مجموعة من الاعتبارات الأمنية والفنية والدينية والسياسية، تفاعلت معًا في ظل ظروف استثنائية فرضتها طبيعة الحدث وتداعياته. ويبدو أن الاعتبارات الأمنية والعسكرية كانت العامل الأكثر تأثيرًا، نظرًا لارتباط الاغتيال بعمليات عسكرية واسعة، وما استتبع ذلك من إجراءات لحماية مؤسسات الدولة، وتأمين عملية انتقال القيادة، وتقليل المخاطر المحتملة خلال مرحلة اتسمت بارتفاع مستوى التهديدات الأمنية وفي المرتبة الثانية، جاءت الاعتبارات السياسية، حيث حرصت الدولة الإيرانية على تنظيم مراسم تشييع تتناسب مع المكانة السياسية والدينية للمرشد الأعلى، وبما يسمح بمشاركة الوفود الرسمية، وإظهار قدرة مؤسسات الدولة على إدارة حدث بهذا الحجم، رغم الظروف التي أعقبت الاغتيال. ومن ثم، لم يكن توقيت المراسم قرارًا تنظيميًا فحسب، بل كان جزءًا من إدارة المشهد السياسي داخليًا وخارجيًا. أما الاعتبارات الفنية والطبية، فقد أسهمت في تفسير جانب من فترة التأخير، لارتباطها بإجراءات انتشال الجثمان، والتحقق من الهوية، واستكمال الإجراءات الفنية اللازمة قبل تسليمه لإقامة مراسم الدفن، وهي إجراءات تفرضها طبيعة الحوادث العسكرية الكبرى. وفيما يتعلق بالبعد الديني، فإن المعطيات الفقهية لا تشير إلى وجود تعارض بين تأخير الدفن والضوابط الشرعية متى قامت الضرورة، وهو ما وفر غطاءً شرعيًا للإجراءات التي اتخذتها السلطات الإيرانية، دون أن يكون العامل الديني هو المحرك الرئيس للقرار. وبناءً على ذلك، يرجح هذا البحث أن تأخير مراسم الدفن لم يكن نتيجة سبب منفرد، وإنما جاء انعكاسًا لتداخل اعتبارات أمنية وسياسية بالدرجة الأولى، دعمتها متطلبات فنية وطبية، وأجازتها اعتبارات فقهية استثنائية. ويكشف هذا التداخل عن طبيعة إدارة الدولة الإيرانية للأزمات الكبرى، حيث تتداخل الاعتبارات الأمنية والدينية والسياسية في صناعة القرار، بما يحقق

الحفاظ على استقرار مؤسسات الدولة وإدارة الرسائل الموجهة إلى الداخل والخارج. وبذلك، فإن تأخير مراسم الدفن لا يمكن تفسيره باعتباره إجراءً بروتوكوليًا أو دينيًا فقط، وإنما بوصفه قرارًا سياديًا ارتبط بطبيعة المرحلة التي مرت بها الجمهورية الإسلامية في إيران، وبحجم التحديات التي فرضها اغتيال أعلى سلطة سياسية ودينية في الجمهورية الإسلامية، وهو ما يمهد للانتقال إلى تحليل الدلالات السياسية التي حملتها مراسم التشييع في المحور التالي.

المحور الثالث: الدلالات السياسية لمراسم تشييع علي خامنئي

لا يمكن النظر إلى مراسم تشييع المرشد الأعلى الإيراني علي خامنئي باعتبارها حدثًا جنائزيًا يقتصر على أداء الشعائر الدينية أو البروتوكولات الرسمية، وإنما تمثل حدثًا سياسيًا مركبًا يحمل دلالات تتجاوز الإطار الرمزي إلى أبعاد تتعلق بطبيعة النظام السياسي الإيراني، وآليات إدارة الأزمات، وإعادة إنتاج الشرعية في لحظات الانتقال السياسي. وفي النظم التي ترتكز على القيادة المركزية، تكتسب مراسم تشييع القادة أهمية استثنائية، إذ تتحول إلى أداة سياسية تستخدمها الدولة لإظهار تماسك مؤسساتها، وقدرتها على إدارة الأزمات، وتوجيه رسائل متعددة المستويات إلى الداخل والخارج. وقد جاءت مراسم التشييع في سياق بالغ الحساسية، أعقب عملية اغتيال استهدفت أعلى سلطة سياسية ودينية في الجمهورية الإسلامية، وهو ما فرض على مؤسسات الدولة التعامل مع الحدث باعتباره اختبارًا لقدرتها على الحفاظ على الاستقرار السياسي والمؤسسي. ومن هذا المنطلق، لم يكن تنظيم المراسم هدفًا في حد ذاته، بل كان جزءًا من استراتيجية أوسع لإدارة تداعيات الاغتيال، واحتواء آثاره الداخلية، وإعادة تأكيد استمرارية النظام السياسي.

وتشير الأدبيات المعاصرة في علم السياسة إلى أن الأنظمة السياسية غالبًا ما تلجأ خلال الأزمات الكبرى إلى توظيف المناسبات الوطنية والرمزية باعتبارها أدوات لإعادة بناء الثقة العامة، وتعزيز تماسك المؤسسات، وإبراز قدرتها على الاستمرار رغم التحديات. ويمكن قراءة مراسم التشييع في هذا الإطار، حيث تحولت من مناسبة دينية إلى منصة سياسية هدفت إلى تأكيد استقرار مؤسسات الدولة، وإبراز قدرتها على إدارة مرحلة انتقالية معقدة دون ظهور مؤشرات على انهيار مؤسسي أو فراغ في السلطة. وبناءً على ذلك، فإن تحليل الدلالات السياسية للمراسم لا يقتصر على دراسة شكل الحدث أو حجم المشاركة فيه، وإنما يمتد إلى تحليل الرسائل التي سعت الدولة الإيرانية إلى توجيهها من خلال تنظيمه، ومدى نجاحها في تحقيق أهدافها السياسية على المستويين الداخلي والخارجي.

أولًا: استمرارية مؤسسات الدولة وإدارة مرحلة الانتقال

مثّل اغتيال المرشد الأعلى الإيراني علي خامنئي اختبارًا غير مسبوق لقدرة مؤسسات الجمهورية الإسلامية على إدارة مرحلة انتقالية بالغة الحساسية، في ظل نظام سياسي يتمتع فيه المرشد الأعلى بصلاحيات دستورية ودينية واسعة، تجعله محورًا رئيسًا في عملية صنع القرار. ومن ثم، لم تقتصر تداعيات الاغتيال على فقدان شخصية

سياسية بارزة، بل امتدت إلى اختبار مدى قدرة مؤسسات الدولة على الحفاظ على استمرارية عملها وضمان عدم حدوث فراغ في السلطة أو اضطراب في البنية المؤسسية للدولة.

وفي هذا السياق، أظهرت التطورات التي أعقبت الاغتيال استمرار مؤسسات الدولة في أداء وظائفها الدستورية والتنفيذية والأمنية، دون ظهور مؤشرات على تعطل آليات صنع القرار أو انهيار البناء المؤسسي. كما واصلت الأجهزة العسكرية والأمنية أداء مهامها، بالتوازي مع اتخاذ الإجراءات الدستورية اللازمة لإدارة المرحلة الانتقالية، وهو ما أسهم في الحد من حالة عدم اليقين التي عادةً ما ترافق انتقال السلطة في الأنظمة السياسية ذات القيادة المركزية. وانطلاقًا من ذلك، لم تكن مراسم التشييع مجرد مناسبة ذات طابع ديني أو بروتوكولي، وإنما جاءت كأحد مكونات إدارة المرحلة الانتقالية. فقد حرصت الدولة على تنظيمها بعد استكمال الترتيبات السياسية والأمنية الأساسية، بما يضمن انتقال المشهد من مرحلة الأزمة إلى مرحلة استعادة الاستقرار المؤسسي، ويعكس قدرة النظام على إدارة واحدة من أكثر المراحل حساسية منذ قيام الجمهورية الإسلامية. كما أتاحت المراسم فرصة لإبراز مستوى التنسيق بين المؤسسات السياسية والعسكرية والدينية، من خلال مشاركة مختلف أجهزة الدولة في تنظيم الحدث وإدارته. ويُعد هذا التنسيق، وفق أدبيات إدارة الأزمات والانتقال السياسي، أحد المؤشرات الرئيسة على قدرة الدولة على احتواء الأزمات الكبرى، والحفاظ على تماسك مؤسساتها، ومنع ظهور مراكز متنافسة للسلطة خلال المراحل الانتقالية. وبناءً على ذلك، يمكن استخلاص أن إحدى أهم الدلالات السياسية لمراسم التشييع تمثلت في إعادة تأكيد استمرارية الدولة، وإظهار قدرة النظام السياسي الإيراني على إدارة انتقال القيادة في إطار دستوري ومؤسسي منظم. ولم يكن الهدف مقتصرًا على تكريم المرشد الأعلى الراحل، بل امتد إلى توجيه رسالة واضحة مفادها أن استقرار الجمهورية الإسلامية يستند إلى مؤسسات دستورية وهيكل تنظيمي قادر على مواصلة أداء وظائفه، حتى في مواجهة أزمات تمس أعلى هرم السلطة.

ثانيًا: توظيف مراسم التشييع في إعادة إنتاج الشرعية السياسية

تمثل مراسم تشييع قادة الدول في النظم السياسية ذات الطابع الأيديولوجي أكثر من مجرد مناسبة لتوديع شخصية قيادية، إذ تتحول إلى أداة سياسية تسعى من خلالها السلطة إلى إعادة تأكيد شرعيتها وترسيخ استمرارية النظام. وفي الحالة الإيرانية، اكتسبت مراسم تشييع علي خامنئي هذا البعد بصورة واضحة، حيث جاءت في أعقاب واحدة من أخطر الأزمات التي واجهتها الجمهورية الإسلامية منذ تأسيسها، الأمر الذي منحها أهمية استثنائية في إدارة المشهد السياسي الداخلي. وتشير أدبيات الشرعية السياسية إلى أن الأنظمة التي تتعرض لصدمة تمس رأس السلطة غالبًا ما تلجأ إلى توظيف المناسبات الوطنية والرمزية لإعادة بناء الثقة العامة، وإظهار قدرة مؤسسات الدولة على تجاوز الأزمات دون المساس باستمرارية النظام. وفي هذا الإطار، يمكن فهم مراسم التشييع بوصفها جزءًا من استراتيجية سياسية هدفت إلى إعادة تأكيد تماسك مؤسسات الحكم، وإبراز أن انتقال القيادة تم وفق الأطر الدستورية والمؤسسية، وليس نتيجة ترتيبات استثنائية فرضتها الأزمة. كما عكست طبيعة تنظيم المراسم

حرص الدولة على منح الحدث طابعًا وطنيًا يتجاوز حدود المؤسسة الدينية، من خلال إشراك مختلف مؤسسات الدولة، وتنظيم مراسم رسمية امتدت لعدة أيام، وتوزعت بين أكثر من مدينة داخل الجمهورية الإسلامية في إيران، قبل استكمالها في عدد من المدن ذات الرمزية الدينية في العراق، وصولًا إلى مراسم الدفن في مدينة مشهد. وقد أسهم هذا الامتداد الزمني والجغرافي في تحويل الحدث من مراسم جنائزية إلى مناسبة سياسية ذات أبعاد وطنية وإقليمية. ومن منظور الاتصال السياسي، سعت الدولة الإيرانية إلى توظيف التغطية الإعلامية المكثفة للمراسم في إبراز صورة مؤسساتها باعتبارها قادرة على إدارة أزمة غير مسبوقة، مع المحافظة على انتظام مؤسسات الحكم واستمرارها. ولم يكن التركيز منصبًا على شخصية المرشد الراحل فحسب، بل على إبراز الدولة باعتبارها الكيان المستمر، في مقابل التأكيد على أن تغير القيادة لا يعني تغير بنية النظام أو انهيار مؤسساته.

وتشير التحليلات الصادرة عقب المراسم إلى أن الخطاب الرسمي الإيراني ركز بصورة متكررة على مفاهيم الصمود والاستمرارية ووحدة مؤسسات الدولة، وربط بين مراسم التشييع واستمرار المشروع السياسي للجمهورية الإسلامية، في محاولة لتحويل الحدث من لحظة فقدان إلى رسالة سياسية موجهة للداخل والخارج، مفادها أن الضربة التي استهدفت القيادة لم تُحدث انهيارًا في بنية الدولة، وإنما دفعت مؤسساتها إلى إظهار قدر أكبر من التماسك والانضباط المؤسسي.

ومع ذلك، فإن تقييم أثر هذه الرسائل ينبغي أن يظل مرتبطًا بالتمييز بين أهداف الخطاب الرسمي والنتائج الفعلية. فبينما هدفت المراسم إلى تعزيز صورة التماسك المؤسسي وإعادة إنتاج الشرعية السياسية، فإن مدى نجاح هذه الأهداف يظل رهينًا بالتطورات اللاحقة داخل الجمهورية الإسلامية في إيران، وبقدرة القيادة الجديدة على تحويل الرمزية التي صاحبت المراسم إلى استقرار سياسي مستدام، وهو ما يتجاوز نطاق الحدث ذاته ويدخل في إطار تطور البيئة السياسية الإيرانية خلال المرحلة التالية.

ثالثًا: الرسائل السياسية الموجهة إلى الداخل

مثّلت مراسم تشييع المرشد الأعلى الإيراني محطة مفصلية في إدارة الدولة لتداعيات الاغتيال على المستوى الداخلي، إذ لم يكن الهدف مقتصرًا على تنظيم مراسم عزاء رسمية، وإنما توظيف الحدث لإعادة صياغة الخطاب السياسي في مرحلة انتقالية اتسمت بارتفاع مستوى الضغوط الأمنية والسياسية. وفي هذا السياق، اكتسبت المراسم وظيفة تتجاوز بعدها الرمزي، لتصبح إحدى أدوات إدارة الأزمة وإعادة بناء الثقة في استمرارية النظام السياسي.

وقد ركز الخطاب الرسمي الإيراني خلال مراسم التشييع على ثلاثة محاور رئيسة؛ أولها التأكيد على استمرارية مؤسسات الدولة وعدم تأثرها بفقدان أعلى سلطة سياسية ودينية، وثانيها إبراز مفهوم الصمود الوطني في مواجهة الضغوط الخارجية، وثالثها التأكيد على أن انتقال القيادة تم في إطار دستوري ومؤسسي يحافظ على استقرار الدولة واستمرارها. ويعكس هذا الخطاب إدراك القيادة الإيرانية أن إدارة الرأي العام خلال الأزمات لا تقل أهمية

عن إدارة الجوانب الأمنية والعسكرية. ومن منظور علم السياسة، يمكن تفسير هذا التوجه في إطار ما يُعرف بـ إدارة الشرعية أثناء الأزمات، حيث تسعى الأنظمة السياسية إلى تقليل آثار الصدمة الناتجة عن فقدان القيادة، من خلال تقديم مؤسسات الدولة باعتبارها المصدر الرئيس للاستقرار، وليس الأشخاص الذين يتولون قيادتها. ولهذا، ركزت الرسائل الرسمية على استمرارية الجمهورية الإسلامية باعتبارها دولة ومؤسسات، بما يحد من الانطباع بأن اغتيال القائد يمكن أن يؤدي إلى انهيار النظام أو إرباك عملية صنع القرار. كما هدفت المراسم إلى احتواء أي حالة من عدم اليقين داخل المجتمع الإيراني، وذلك عبر إظهار استمرار عمل مؤسسات الدولة بصورة طبيعية، وتنظيم مراسم واسعة النطاق شاركت فيها مختلف مؤسسات الحكم، بما عكس قدرة الدولة على إدارة حدث استثنائي دون ظهور مؤشرات على اضطراب مؤسسي. ولم يكن هذا البعد تنظيميًا فقط، بل حمل رسالة سياسية مفادها أن انتقال السلطة تم وفق الآليات الدستورية القائمة، وأن الدولة ما زالت تمتلك القدرة على إدارة شؤونها الداخلية بكفاءة.

وفي الوقت نفسه، أسهمت التعبئة الشعبية والإعلامية المصاحبة للمراسم في تعزيز الخطاب الرسمي الذي ربط بين المشاركة الجماهيرية واستمرار الالتفاف حول مؤسسات الجمهورية الإسلامية. غير أن القراءة الأكاديمية تقتضي التمييز بين الرسالة التي سعت الدولة إلى إيصالها ومدى تحقق آثارها الفعلية؛ فالمشاركة الواسعة في مراسم التشييع تمثل مؤشرًا على قدرة الدولة على الحشد في لحظة معينة، لكنها لا تكفي وحدها للحكم على مستوى التأييد السياسي أو على استقرار النظام في المدى الطويل، إذ يرتبط ذلك بعوامل أكثر تعقيدًا، تشمل الأداء السياسي والاقتصادي والأمني في مرحلة ما بعد الانتقال. وعليه، يمكن استخلاص أن الرسالة الداخلية الأبرز للمراسم تمثلت في التأكيد على أن اغتيال المرشد الأعلى، رغم رمزيته وتأثيره، لم يؤدِ إلى تعطيل مؤسسات الدولة أو إحداث فراغ سياسي، بل تعاملت معه الجمهورية الإسلامية باعتباره أزمة يمكن احتواؤها من خلال تفعيل مؤسساتها الدستورية، وتوظيف أدواتها السياسية والإعلامية لإعادة إنتاج صورة الدولة بوصفها كيانًا مستمرًا وقادرًا على إدارة التحولات الكبرى.

رابعًا: الدلالات السياسية للمراسم في إدارة الصورة الذهنية للدولة

لم تقتصر الأهداف السياسية لمراسم التشييع على إدارة المرحلة الانتقالية داخل مؤسسات الحكم، بل امتدت إلى إدارة الصورة الذهنية للجمهورية الإسلامية في الداخل والخارج. ففي أدبيات الاتصال السياسي، تمثل المناسبات الوطنية الكبرى أدوات تستخدمها الدول لإعادة صياغة الرواية الرسمية للأحداث، وإبراز قدرتها على التعامل مع الأزمات، والحفاظ على تماسك مؤسساتها في مواجهة التحديات الاستثنائية.

وفي هذا الإطار، سعت السلطات الإيرانية إلى تقديم مراسم التشييع باعتبارها دليلًا على استمرار قدرة الدولة على التعبئة والتنظيم، رغم الظروف الأمنية والعسكرية التي سبقت إقامة المراسم. وقد رافق ذلك تغطية إعلامية واسعة، وخطاب رسمي ركز على مفاهيم الصمود والوحدة الوطنية واستمرار مؤسسات الجمهورية الإسلامية، في

محاولة لترسيخ رواية تؤكد أن اغتيال القيادة لم يؤدِ إلى إضعاف بنية الدولة أو تعطيل قدرتها على ممارسة وظائفها السيادية.

كما حملت المراسم رسالة سياسية موجهة إلى الخصوم الإقليميين والدوليين، مفادها أن استهداف رأس النظام لم يؤدِ إلى انهيار مؤسسات الحكم أو فقدان الدولة قدرتها على التنظيم والحشد. وقد انعكس ذلك في حرص السلطات الإيرانية على تنظيم مراسم امتدت عدة أيام، وشهدت مشاركة جماهيرية واسعة، إلى جانب استقبال وفود رسمية وشخصيات سياسية ودينية من عدد من الدول، بما عزز الرواية الرسمية التي قدمت الحدث بوصفه تعبيرًا عن استمرارية الدولة، وليس عن حالة ارتباك أو فراغ سياسي. ومع ذلك، تقتضي القراءة الأكاديمية التمييز بين الرسالة السياسية التي سعت الدولة إلى إيصالها، ومدى تحقق أثرها الفعلي. فحجم المشاركة في المراسم، أو كثافة التغطية الإعلامية، لا يمثلان بمفردهما دليلًا قاطعًا على مستوى التأييد الشعبي أو على نجاح الدولة في إعادة إنتاج شرعيتها بصورة كاملة. وتشير تحليلات عدد من الباحثين إلى أن المشاركة في مثل هذه المناسبات قد ترتبط بعوامل دينية أو اجتماعية أو وطنية، ولا يمكن اعتبارها استفتاءً مباشرًا على شعبية النظام السياسي.

ومن ثم، فإن الدلالة الأهم للمراسم لا تكمن في حجم الحشود بقدر ما تكمن في قدرة مؤسسات الدولة على توظيف الحدث ضمن استراتيجية اتصال سياسي هدفت إلى إدارة الانطباعات، وتعزيز صورة الدولة بوصفها كيانًا قادرًا على الاستمرار رغم فقدان أعلى سلطة فيه. وتنسجم هذه القراءة مع أدبيات إدارة الأزمات، التي ترى أن نجاح الدولة في الحفاظ على انتظام مؤسساتها وإدارة روايتها الرسمية يمثل أحد أهم عناصر احتواء الصدمات السياسية الكبرى، حتى وإن ظل الحكم النهائي على فاعلية هذه الاستراتيجية مرتبطًا بالتطورات السياسية اللاحقة، وليس بالمراسم في حد ذاتها.

خامسًا: المراسم بوصفها أداة لإعادة تشكيل السردية السياسية

لا تُدار الأزمات الكبرى في النظم السياسية من خلال الإجراءات الأمنية والدستورية وحدها، وإنما عبر بناء سردية سياسية قادرة على تفسير الحدث وتحديد معناه أمام الرأي العام. فكل أزمة تمس رأس السلطة تخلق فراغًا في تفسير الأحداث، وتسعى الدولة إلى ملئه بخطاب رسمي يحافظ على تماسك المجتمع ويمنع انتشار روايات بديلة قد تؤثر في شرعية النظام أو استقراره.

وفي هذا الإطار، يمكن قراءة مراسم تشييع المرشد الأعلى باعتبارها جزءًا من عملية إعادة تشكيل السردية السياسية للجمهورية الإسلامية. فلم يقتصر الخطاب الرسمي على استحضار الجوانب الدينية أو الشخصية للمرشد الراحل، بل ركز بصورة واضحة على مفاهيم الاستمرارية والصمود وتماسك مؤسسات الدولة، بما يعكس محاولة لنقل مركز الاهتمام من خسارة القيادة إلى قدرة النظام على تجاوز آثارها. وتنسجم هذه المقاربة مع أدبيات الاتصال السياسي، التي ترى أن الدولة في أوقات الأزمات تسعى إلى إعادة تعريف الحدث بطريقة تقلل من آثاره النفسية والسياسية، وتعيد توجيه اهتمام الرأي العام نحو مستقبل النظام بدلًا من التركيز على حجم الخسارة.

كما حملت المراسم رسالة ضمنية مفادها أن الدولة لا تزال قادرة على ممارسة وظائفها السيادية بكفاءة، من خلال تنظيم حدث واسع النطاق استمر عدة أيام، واستقبال وفود رسمية، وإدارة ترتيبات أمنية ولوجستية معقدة في ظل بيئة إقليمية شديدة الحساسية. ومن منظور إدارة الأزمات، لا يُنظر إلى هذه الإجراءات باعتبارها تفاصيل تنظيمية فحسب، بل بوصفها أدوات لإثبات الكفاءة المؤسسية، وإرسال إشارات إلى الداخل والخارج بأن الدولة ما زالت تمتلك القدرة على التخطيط والتنفيذ والسيطرة على مجريات الأحداث. غير أن القراءة الأكاديمية تقتضي التمييز بين بناء السردية الرسمية وقياس أثرها الفعلي. فنجاح الدولة في إنتاج خطاب سياسي متماسك لا يعني بالضرورة تحقق جميع أهدافه على أرض الواقع، إذ يرتبط تأثير هذا الخطاب بعوامل متعددة، من بينها الأداء السياسي والاقتصادي، ومستوى الثقة في المؤسسات، والتطورات الإقليمية والدولية اللاحقة. ومن ثم، فإن تقييم فاعلية الرسائل التي حملتها مراسم التشييع لا ينبغي أن يستند إلى الحدث ذاته، وإنما إلى انعكاساته على استقرار النظام خلال المرحلة التالية. وبذلك، يمكن القول إن مراسم التشييع مثلت إحدى أدوات إدارة السردية السياسية في مرحلة ما بعد الاغتيال، حيث سعت الدولة إلى تحويل لحظة الفقد إلى رسالة سياسية تؤكد استمرارية مؤسساتها، دون أن يكون ذلك كافيًا وحده للحكم على مستقبل النظام أو مستوى شرعيته، وهي مسألة تظل مرتبطة بمسار التطورات اللاحقة أكثر من ارتباطها بالرمزية التي صاحبت المراسم.

سادسًا: حدود التأثير السياسي لمراسم التشييع

على الرغم من الأهمية الرمزية والسياسية التي اكتسبتها مراسم التشييع، فإن تقييم أثرها السياسي يقتضي عدم الاكتفاء بمظاهر الحشد أو كثافة التغطية الإعلامية، وإنما ربطها بالسياق السياسي الأوسع الذي جاءت فيه. وتشير أدبيات علم السياسة إلى أن المناسبات الجماهيرية الكبرى قد تنجح في تعزيز تماسك الدولة وإدارة الرأي العام خلال المدى القصير، إلا أن قدرتها على إحداث تأثير سياسي مستدام تظل مرهونة بأداء مؤسسات الدولة بعد انتهاء الحدث، وبقدرتها على التعامل مع التحديات الداخلية والخارجية. وفي الحالة الإيرانية، عكست مراسم التشييع قدرة الدولة على تنظيم حدث واسع النطاق رغم الظروف الأمنية المعقدة، كما أظهرت استمرار عمل مؤسساتها واستقبالها وفودًا رسمية من عدد من الدول، وهو ما سعت من خلاله إلى تأكيد أن الضغوط العسكرية لم تؤدِّ إلى تعطيل وظائف الدولة أو عزلها دبلوماسيًا. ومع ذلك، فإن القراءة الأكاديمية تستوجب الفصل بين نجاح الدولة في إدارة الحدث ونجاحها في تحقيق أهدافها السياسية بعيدة المدى. فالمراسم تمثل لحظة سياسية ذات تأثير رمزي كبير، لكنها لا تكفي وحدها للحكم على مستوى الاستقرار السياسي أو الشرعية أو النفوذ الإقليمي، إذ تتحدد هذه القضايا من خلال تطورات لاحقة تشمل أداء القيادة الجديدة، وطبيعة التفاعلات الداخلية، ومسار العلاقات الإقليمية والدولية. ومن ثم، فإن الدلالة الأهم للمراسم لا تتمثل في أنها أنهت تداعيات الأزمة، وإنما في أنها شكلت إحدى أدوات إدارتها. فقد أظهرت الدولة الإيرانية قدرة مؤسساتها على احتواء الصدمة الأولى، وإدارة انتقال المشهد السياسي بصورة منظمة، بينما بقي الحكم على نجاح هذه الإدارة مرتبطًا بما ستكشف عنه التطورات اللاحقة، وليس بالمراسم في حد ذاتها.

وبناءً على ذلك، يمكن اعتبار مراسم التشييع نقطة انتقال من مرحلة إدارة التداعيات المباشرة للحدث إلى مرحلة جديدة تتعلق بكيفية تعامل القيادة الإيرانية مع الاستحقاقات السياسية والأمنية والإقليمية التي أفرزتها الأزمة. ومن هنا، يصبح الانتقال إلى دراسة التأثيرات الخارجية والإقليمية أمرًا ضروريًا لفهم الصورة الكاملة لتداعيات الحدث، وهو ما يتناوله المحور الرابع.

المحور الرابع: التأثيرات الخارجية للمراسم الجنائزية

بعد أن تناولت الدراسة في المحور الأول ماذا حدث؟ من خلال عرض التسلسل الزمني للأحداث، ثم ناقشت في المحور الثاني لماذا حدث؟ عبر تحليل العوامل التي أحاطت بتأخر مراسم التشييع، وانتقلت في المحور الثالث إلى بيان ماذا يعني؟ من خلال تفسير الدلالات السياسية والداخلية للحدث، يصبح من الضروري الانتقال إلى مستوى آخر من التحليل يتجاوز حدود الداخل الإيراني، لبحث انعكاسات المراسم على البيئة الإقليمية والدولية. فلم تكن مراسم التشييع حدثًا داخليًا معزولًا، وإنما مثلت مناسبة ذات أبعاد سياسية ودبلوماسية، استقطبت اهتمامًا إقليميًا ودوليًا واسعًا، وأثارت تساؤلات حول طبيعة الرسائل التي حملتها، ودلالات مستوى المشاركة الدولية فيها، ومدى انعكاسها على موقع الجمهورية الإسلامية في إيران في محيطها الإقليمي وعلى تفاعلاتها مع القوى الدولية. ومن هذا المنطلق، يسعى هذا المحور إلى تحليل التأثيرات الخارجية للمراسم، من خلال قراءة أبعادها الدبلوماسية والسياسية، وتقييم حدود تأثيرها في العلاقات الإقليمية والدولية، استنادًا إلى الوقائع الموثقة ومنهج التحليل السياسي.

أولًا: دلالات المشاركة الدولية في مراسم التشييع

مثّلت المشاركة الدولية في مراسم تشييع المرشد الأعلى الإيراني أحد أبرز المؤشرات على تفاعلات البيئة الإقليمية والدولية مع الحدث، إذ تجاوزت المراسم إطارها الجنائزي لتتحول إلى مناسبة ذات أبعاد دبلوماسية وسياسية. وفي أدبيات العلاقات الدولية، تُعد المناسبات السيادية الكبرى إحدى أدوات قياس أنماط التفاعل بين الدول، حيث يعكس مستوى التمثيل الرسمي، وطبيعة الوفود المشاركة، والغياب المقصود لبعض الأطراف، مؤشرات مهمة لفهم اتجاهات السياسة الخارجية وشبكات العلاقات الدولية. وفي هذا الإطار، شهدت طهران مشاركة واسعة لوفود رسمية وبرلمانية وحكومية من عشرات الدول، في حين أشارت تقارير إعلامية إلى تمثيل يقارب مائة دولة ومنظمة بدرجات مختلفة، وهو ما منح المراسم بعدًا دبلوماسيًا يتجاوز حدودها البروتوكولية. كما شارك في المراسم عدد من رؤساء الدول والحكومات وكبار المسؤولين، إضافة إلى رؤساء برلمانات ووزراء ومبعوثين رسميين، بما عكس اتساع نطاق الحضور الدولي رغم حساسية الظرف الإقليمي. وعلى المستوى العربي، برزت مشاركة جمهورية مصر العربية بوفد رسمي رفيع المستوى ترأسه رئيس مجلس الشيوخ، وهو ما عكس استمرار قنوات الاتصال الرسمية بين القاهرة وطهران، رغم عدم اكتمال مسار تطبيع العلاقات بين البلدين. كما شاركت المملكة العربية السعودية بوفد رسمي برئاسة نائب وزير الخارجية وليد الخريجي، الذي نقل تعازي

القيادة السعودية إلى الرئيس الإيراني، في خطوة حملت دلالات سياسية مهمة في ضوء مسار استئناف العلاقات بين البلدين منذ عام 2023، وحرص الطرفين على تجنب التصعيد والمحافظة على قنوات التواصل الدبلوماسي. ولم يقتصر الحضور على الدائرة العربية، بل شمل قوى آسيوية ودولية ذات ثقل في التوازنات الدولية؛ إذ أوفدت الصين نائب رئيس اللجنة الدائمة للمجلس الوطني لنواب الشعب ممثلًا رسميًا، بما يعكس استمرار الشراكة الاستراتيجية بين بكين وطهران. كما أعلنت الهند إرسال وزير الدولة للشؤون الخارجية إلى جانب حاكم ولاية بيهار، مؤكدة أن مستوى التمثيل يعكس أهمية العلاقات الحضارية والسياسية والاقتصادية بين البلدين. كذلك شاركت روسيا وباكستان وتركيا والعراق بمستويات تمثيل رفيعة، في مؤشر على استمرار انخراط هذه الدول في إدارة علاقاتها مع الجمهورية الإسلامية في إيران، رغم تعقيدات المشهد الإقليمي. وفي المقابل، كان الغياب الغربي شبه الكامل عن المراسم ذا دلالة سياسية لا تقل أهمية عن الحضور نفسه، إذ عكس استمرار التباعد بين إيران والدول الغربية، وعدم حدوث تحول في مواقفها السياسية تجاه طهران، رغم أهمية الحدث. ومن ثم، فإن خريطة المشاركة الدولية أظهرت أن الانقسام الدولي تجاه الجمهورية الإسلامية في إيران ما زال قائمًا، وأن أنماط التفاعل معها لا تزال محكومة باعتبارات المصالح والتحالفات والاستقطابات الجيوسياسية أكثر من ارتباطها بطبيعة المناسبة ذاتها. وعليه، يمكن القول إن مراسم التشييع تحولت إلى اختبار عملي لمدى قدرة الجمهورية الإسلامية في إيران على الحفاظ على حضورها الدبلوماسي في مرحلة ما بعد الأزمة. فقد كشفت المشاركة الدولية عن استمرار امتلاك طهران شبكة من العلاقات السياسية مع عدد من القوى الإقليمية والدولية، إلا أنها في الوقت نفسه أبرزت حدود هذا الحضور، في ظل استمرار الانقسام الدولي وغياب أي مؤشرات على تغير جوهري في بنية التحالفات أو مواقف القوى الغربية تجاه الجمهورية الإسلامية.

ثانيًا: المراسم وإعادة تشكيل الحضور الدبلوماسي العربي

اكتسبت المشاركة العربية في مراسم التشييع أهمية خاصة، ليس بسبب عدد الدول المشاركة فحسب، وإنما بالنظر إلى مستوى التمثيل الرسمي وتوقيت المشاركة في ظل بيئة إقليمية اتسمت بارتفاع مستويات التوتر وعدم اليقين. ومن ثم، فإن قراءة هذه المشاركات ينبغي أن تتم في إطار تطورات العلاقات العربية–الإيرانية خلال السنوات الأخيرة، وليس باعتبارها مواقف منفصلة فرضتها المناسبة ذاتها. وفي هذا السياق، برزت مشاركة جمهورية مصر العربية بوفد رسمي رفيع المستوى ترأسه رئيس مجلس الشيوخ، وهو مستوى تمثيل يعكس حرص القاهرة على الإبقاء على قنوات التواصل السياسي مع طهران، دون أن يعني ذلك حدوث تحول جذري في طبيعة العلاقة بين البلدين. ويمكن تفسير هذه المشاركة في ضوء السياسة الخارجية المصرية التي تميل إلى الحفاظ على أدوات الاتصال الدبلوماسي مع مختلف الأطراف الإقليمية، خاصة في القضايا المرتبطة بأمن البحر الأحمر، والأوضاع في قطاع غزة، وأمن الملاحة، بما يسمح بالحفاظ على هامش للحوار دون الانتقال إلى مستوى التحالف السياسي. كما حملت المشاركة السعودية دلالات سياسية لافتة، إذ أوفدت الرياض وفدًا رسميًا برئاسة نائب وزير الخارجية المهندس وليد الخريجي، الذي نقل تعازي خادم الحرمين الشريفين وولي العهد إلى الرئيس الإيراني.

وتكتسب هذه الخطوة أهميتها في ضوء مسار استئناف العلاقات الدبلوماسية بين البلدين منذ عام 2023، وما أعقبها من توجه متبادل نحو إدارة الخلافات عبر القنوات الدبلوماسية، بما يعكس استمرار سياسة خفض التصعيد الإقليمي، رغم استمرار التباينات في عدد من الملفات الاستراتيجية.

ومن ناحية أخرى، جاءت مشاركة كل من سلطنة عُمان والعراق امتدادًا للدور الذي تضطلع به الدولتان في الحفاظ على قنوات الحوار مع الجمهورية الإسلامية في إيران. فقد ارتبطت السياسة الخارجية العُمانية تاريخيًا بالوساطة والحياد الإيجابي، في حين ترتبط العراق بإيران بعلاقات جغرافية وأمنية واقتصادية تجعل من استمرار التواصل الرسمي بين الجانبين ضرورة تفرضها اعتبارات الأمن الإقليمي، بصرف النظر عن طبيعة الأزمات التي تمر بها المنطقة. كما شاركت دول عربية أخرى بدرجات تمثيل مختلفة، بما يعكس تنوع المقاربات العربية تجاه الجمهورية الإسلامية في إيران، واختلاف أولويات كل دولة في إدارة علاقاتها الخارجية. وتشير هذه المعطيات إلى أن المشاركة العربية لم تكن تعبيرًا عن اصطفاف سياسي موحد خلف إيران، كما لا يمكن تفسيرها باعتبارها تحولًا شاملًا في مواقف الدول العربية تجاه الجمهورية الإسلامية. وإنما تعكس توجهًا متزايدًا نحو إدارة العلاقات الإقليمية من خلال الدبلوماسية والاتصال السياسي، انطلاقًا من إدراك متنامٍ بأن استقرار "الشرق الأوسط" يتطلب الإبقاء على قنوات الحوار مع مختلف القوى الإقليمية، حتى في ظل استمرار الخلافات حول عدد من الملفات الجوهرية. وعليه، تكشف المشاركة العربية في مراسم التشييع عن تحول ملحوظ في أدوات إدارة العلاقات مع إيران؛ إذ أصبحت الدبلوماسية المباشرة والحوار السياسي يحظيان بأولوية أكبر مقارنة بسياسات القطيعة أو التصعيد. غير أن هذا التطور لا يعني انتهاء التنافس الإقليمي أو تراجع الخلافات الاستراتيجية، بل يعكس محاولة لإدارة هذه الخلافات بوسائل أكثر براغماتية، بما ينسجم مع التحولات التي يشهدها النظام الإقليمي في "الشرق الأوسط" خلال السنوات الأخيرة.

ثالثًا: المراسم في حسابات القوى الإقليمية والدولية

لا يمكن تفسير الحضور الدولي والإقليمي في مراسم التشييع بمعزل عن التحولات التي يشهدها النظام الإقليمي في "الشرق الأوسط"، إذ جاءت المراسم في أعقاب أزمة أمنية وعسكرية غير مسبوقة، فرضت على العديد من الدول إعادة تقييم أدواتها في التعامل مع إيران. ومن ثم، فإن المشاركة في المراسم لم تكن مجرد استجابة لاعتبارات بروتوكولية، بل ارتبطت بحسابات سياسية وأمنية ودبلوماسية عكست اختلاف أولويات القوى الإقليمية والدولية في إدارة علاقاتها مع طهران. فعلى المستوى الإقليمي، سعت الدول العربية المشاركة إلى توظيف الحضور الرسمي بوصفه أداة للحفاظ على قنوات الاتصال مع الجمهورية الإسلامية في إيران، دون أن يترتب على ذلك تغيير في ثوابتها السياسية أو في طبيعة خلافاتها معها. ويمكن فهم هذا السلوك في إطار اتجاه متزايد داخل الإقليم نحو إدارة الأزمات عبر الحوار والاتصال المباشر، خاصة بعد استئناف العلاقات الدبلوماسية بين الجمهورية الإسلامية في إيران والمملكة العربية السعودية، وما تبع ذلك من محاولات لاحتواء التوترات الإقليمية وتجنب الانزلاق إلى

مواجهات مفتوحة. وقد عكست مشاركة وفود رسمية من مصر والسعودية وسلطنة عُمان والعراق هذا التوجه، وإن اختلفت دوافع كل دولة وفقًا لمصالحها وأولوياتها الاستراتيجية. أما القوى الآسيوية الكبرى، وفي مقدمتها الصين، فقد تعاملت مع الحدث من منظور يختلف عن الاعتبارات السياسية المباشرة. فبكين ترتبط بعلاقات اقتصادية واستراتيجية واسعة مع الجمهورية الإسلامية في إيران، كما تمثل الأخيرة عنصرًا مهمًا في شبكة التجارة والطاقة التي تسعى الصين إلى تأمينها. ومن ثم، جاء إرسال مبعوث رسمي رفيع المستوى تأكيدًا على استمرار الشراكة السياسية، وعلى حرص الصين على الحفاظ على استقرار علاقاتها مع طهران، دون الانخراط في سياسة الاستقطاب التي تميز العلاقة بين الجمهورية الإسلامية في إيران والغرب. كما اتخذت الهند موقفًا مشابهًا، إذ شاركت بتمثيل رسمي يعكس إدراكها للأهمية الجيوسياسية للجمهورية الإسلامية في إيران، سواء فيما يتعلق بأمن الطاقة أو بمشروعات الربط التجاري والممرات الإقليمية. وفي المقابل، عكس الموقف الغربي اتجاهًا مختلفًا؛ إذ غابت القيادات الغربية عن المراسم، واستمر التعامل مع الجمهورية الإسلامية في إيران من منظور الخلافات الاستراتيجية والملفات الأمنية والنووية. ويشير هذا الغياب إلى أن الحدث، رغم زخمه السياسي والإعلامي، لم يكن كافيًا لإحداث تحول في مواقف الولايات المتحدة أو الدول الأوروبية، التي ظلت تنظر إلى الجمهورية الإسلامية في إيران باعتبارها طرفًا رئيسيًا في عدد من ملفات الصراع الإقليمي. ومن ثم، فإن خريطة الحضور والغياب كشفت استمرار حالة الاستقطاب في النظام الدولي، أكثر مما عكست نشوء اصطفافات جديدة. كما حملت المشاركة الروسية والباكستانية دلالات خاصة. فقد حرصت موسكو على الإبقاء على مستوى تمثيل يعكس عمق الشراكة السياسية والعسكرية التي تطورت خلال السنوات الأخيرة، بينما جاءت مشاركة رئيس الوزراء الباكستاني وقائد الجيش معًا لتؤكد الأهمية التي توليها إسلام آباد لعلاقاتها مع إيران، في ضوء اعتبارات الأمن الحدودي، والتعاون الإقليمي، والتوازن في علاقاتها مع القوى الدولية والإقليمية. وتكشف هذه المشاركات أن بعض القوى الإقليمية والدولية تنظر إلى استقرار الجمهورية الإسلامية في إيران باعتباره عنصرًا مؤثرًا في استقرار البيئة الإقليمية بأسرها، وليس شأنًا داخليًا يخص الدولة الإيرانية وحدها. وبوجه عام، أظهرت مراسم التشييع أن العلاقات الدولية لا تُدار وفق منطق التحالف والعداء المطلق، وإنما وفق شبكة معقدة من المصالح والاعتبارات الاستراتيجية. فالدول التي شاركت في المراسم لم تكن جميعها حليفة لإيران، كما أن الدول التي غابت لم تكن بالضرورة بعيدة عن التأثر بما يجري داخلها. ولذلك، فإن قراءة الحدث من منظور العلاقات الدولية تقود إلى نتيجة مفادها أن المراسم مثلت اختبارًا لقدرة الجمهورية الإسلامية في إيران على الحفاظ على حضورها الدبلوماسي في مرحلة انتقالية، أكثر من كونها نقطة تحول في خريطة التحالفات الإقليمية والدولية.

رابعًا: حدود التأثير الخارجي للمراسم الجنائزية

على الرغم من الزخم السياسي والدبلوماسي الذي صاحب مراسم التشييع، فإن تقييم تأثيرها الخارجي يقتضي التمييز بين الأثر الرمزي الذي أحدثه الحدث، والأثر الفعلي في بنية العلاقات الدولية. فالمناسبات السيادية الكبرى قد تنجح في توجيه رسائل سياسية وإظهار قدر من التماسك المؤسسي، إلا أن قدرتها على إحداث تحول جوهري

في مواقف الدول أو إعادة تشكيل التحالفات الإقليمية والدولية تظل محدودة، إذ تخضع هذه التحولات في الأساس لمعادلات القوة والمصالح الاستراتيجية أكثر من ارتباطها بالرمزية السياسية.

وفي هذا الإطار، يمكن القول إن المراسم أسهمت في توجيه رسالة خارجية مفادها أن الدولة الإيرانية احتفظت بقدرتها على إدارة مؤسساتها وتنظيم حدث دولي واسع النطاق، واستقبال وفود رسمية من مستويات مختلفة، رغم الظروف الأمنية والسياسية التي أحاطت بالحدث. وقد مثل ذلك مؤشرًا على استمرار عمل مؤسسات الدولة، وعلى قدرة النظام السياسي على تجاوز المرحلة الأولى من الأزمة دون ظهور مؤشرات على انهيار مؤسسي أو فراغ في إدارة الدولة.

إلا أن هذا الأثر ظل، في معظمه، ذا طبيعة رمزية ودبلوماسية، إذ لم تُسفر المراسم عن تغيرات ملموسة في مواقف القوى الدولية تجاه الجمهورية الإسلامية في إيران. فلم تشهد المرحلة اللاحقة تحولًا في سياسات الولايات المتحدة أو الدول الأوروبية، كما لم تظهر مؤشرات على إعادة صياغة التحالفات الإقليمية أو تعديل جوهري في الملفات الخلافية، وفي مقدمتها البرنامج النووي الإيراني، والعقوبات الاقتصادية، والملفات الأمنية المرتبطة بالإقليم. ومن ثم، بقيت القضايا الخلافية خاضعة للمحددات التقليدية التي تحكم العلاقات الدولية، دون أن تؤدي المراسم في حد ذاتها إلى تغيير هذه المحددات. وفي المقابل، عززت المراسم من حضور إيران على المستوى الدبلوماسي، من خلال إظهار استمرار تفاعل عدد من الدول مع مؤسساتها الرسمية، وهو ما وفر لطهران فرصة لإبراز أنها لا تزال طرفًا حاضرًا في المعادلات الإقليمية، وأن سياسة العزل الكامل لم تتحقق عمليًا. غير أن هذا الحضور لا ينبغي تفسيره باعتباره نجاحًا في كسر العزلة بصورة نهائية، بل باعتباره استمرارًا لشبكة من العلاقات التي تحكمها اعتبارات المصالح المتبادلة، وضرورات الأمن الإقليمي، وحسابات الطاقة والتجارة، وهي عوامل كانت قائمة قبل الحدث واستمرت بعده. ومن منظور العلاقات الدولية، تؤكد هذه المعطيات أن تأثير المناسبات السياسية الكبرى يظل مرتبطًا بقدرتها على التأثير في سلوك الدول، وليس بمجرد حجم المشاركة أو كثافة التغطية الإعلامية. ولذلك، فإن الأهمية الحقيقية للمراسم لا تكمن في أنها أعادت تشكيل البيئة الإقليمية أو الدولية، وإنما في أنها مثلت اختبارًا لقدرة الجمهورية الإسلامية في إيران على إدارة صورتها الخارجية في لحظة أزمة، وإرسال رسائل سياسية هدفت إلى تأكيد استمرارية الدولة، والمحافظة على قنوات التواصل مع شركائها الإقليميين والدوليين، دون أن يترتب على ذلك تحول نوعي في بنية النظام الإقليمي أو في اتجاهات السياسة الدولية تجاهها. وعليه، يمكن استخلاص أن التأثير الخارجي للمراسم كان تأثيرًا سياسيًا ورمزيًا أكثر منه تأثيرًا استراتيجيًا؛ إذ نجحت في تعزيز الصورة الدبلوماسية لإيران خلال مرحلة انتقالية حساسة، لكنها لم تكن كافية، بمفردها، لإحداث تغيرات جوهرية في موازين القوى أو في طبيعة العلاقات الدولية، التي ظلت محكومة باعتبارات أكثر عمقًا واستدامة من تأثير حدث واحد، مهما بلغت أهميته السياسية.

المحور الخامس: الرؤية الاستشرافية لتداعيات الحدث

بعد استعراض تطورات الحدث، وتحليل أسبابه، وبيان دلالاته السياسية، ورصد انعكاساته على البيئة الإقليمية والدولية، تبرز الحاجة إلى الانتقال من تحليل الواقع إلى استشراف اتجاهاته المستقبلية. ولا يستهدف هذا المحور تقديم تنبؤات قطعية بشأن مستقبل الأوضاع في الجمهورية الإسلامية في إيران أو الإقليم، وإنما يسعى إلى استقراء المسارات الأكثر احتمالًا استنادًا إلى المؤشرات القائمة، في ضوء طبيعة النظام السياسي الإيراني، والتوازنات الإقليمية، وأنماط التفاعل بين القوى الدولية والإقليمية. ويقوم هذا التحليل على افتراض رئيس يتمثل في أن الأحداث المفصلية لا تُحدث تحولًا استراتيجيًا بمجرد وقوعها، وإنما تتحدد آثارها وفق الكيفية التي تتفاعل بها المؤسسات السياسية، وطبيعة استجابة الفاعلين الداخليين والخارجيين، ومدى قدرة الدولة على إدارة المرحلة الانتقالية. ومن ثم، فإن استشراف مستقبل تداعيات مراسم التشييع لا ينطلق من الحدث ذاته، بل من البيئة السياسية التي أفرزها، والفرص والتحديات التي ترتبت عليه.

وانطلاقًا من ذلك، يناقش هذا المحور السيناريوهات المستقبلية المحتملة، مع تقييم مدى إمكانية تحقق كل منها، وصولًا إلى تحديد السيناريو الأكثر ترجيحًا في ضوء المعطيات المتوافرة حتى تاريخ إعداد هذه الدراسة.

أولًا: محددات المشهد المستقبلي

يتوقف المسار المستقبلي للتداعيات التي أعقبت مراسم تشييع المرشد الأعلى الإيراني على مجموعة من المحددات الداخلية والخارجية، التي يتوقف عليها شكل التفاعلات السياسية خلال المرحلة المقبلة. ومن ثم، فإن استشراف المستقبل لا يرتبط بالحدث في حد ذاته، وإنما بمدى تأثير هذه المحددات في إعادة تشكيل البيئة السياسية التي أفرزها. ويأتي في مقدمة هذه المحددات طبيعة عملية انتقال السلطة داخل النظام السياسي الإيراني. فعلى الرغم من أن الدستور الإيراني يتضمن آليات قانونية لمعالجة شغور منصب المرشد الأعلى، فإن التطبيق العملي لهذه الآليات يظل مرتبطًا بدرجة التوافق بين المؤسسات الرئيسية، وفي مقدمتها مجلس خبراء القيادة، والحرس الثوري، والمؤسسة الدينية، وباقي مراكز صنع القرار. وكلما اتسمت عملية الانتقال بالسرعة والتوافق المؤسسي، ارتفعت قدرة النظام على احتواء تداعيات المرحلة الانتقالية وتقليل احتمالات الاضطراب السياسي، بينما قد يؤدي أي تأخر أو تباين داخل النخبة الحاكمة إلى إطالة أمد حالة عدم اليقين. ويتمثل المحدد الثاني في قدرة مؤسسات الدولة على الحفاظ على تماسكها واستمرار أدائها الوظيفي. فالتجارب المقارنة تشير إلى أن استقرار الأنظمة السياسية في مراحل الانتقال لا يعتمد فقط على شخصية القائد، وإنما على كفاءة المؤسسات في ممارسة اختصاصاتها بصورة منتظمة. وقد أظهرت مؤسسات الدولة الإيرانية، خلال الفترة التي أعقبت الحدث، استمرار عمل الأجهزة التنفيذية والتشريعية والأمنية دون توقف، وهو ما يشير إلى أن درجة المؤسسية داخل النظام تمثل أحد أهم عوامل الحد من التداعيات المحتملة. أما المحدد الثالث، فيرتبط بطبيعة البيئة الإقليمية المحيطة بإيران. فلا تزال المنطقة تشهد تداخلًا بين عدد من بؤر التوتر، وفي مقدمتها الحرب في قطاع غزة، والتنافس في البحر الأحمر، والتطورات في العراق وسوريا ولبنان، فضلًا عن استمرار الخلافات المرتبطة بالبرنامج النووي الإيراني.

ومن ثم، فإن أي تغير في أحد هذه الملفات قد ينعكس بصورة مباشرة على البيئة الاستراتيجية التي تتحرك فيها الجمهورية الإسلامية في إيران، سواء باتجاه التهدئة أو التصعيد.

ويتمثل المحدد الرابع في اتجاهات سلوك القوى الدولية، ولا سيما الولايات المتحدة، والدول الأوروبية، وروسيا، والصين. فهذه القوى تمتلك أدوات تأثير متفاوتة في البيئة الإقليمية، كما أن سياساتها تجاه الجمهورية الإسلامية في إيران ترتبط باعتبارات الأمن الإقليمي، وأمن الطاقة، والمنافسة بين القوى الكبرى، وليس فقط بالتطورات الداخلية الإيرانية. ولذلك، فإن استمرار الضغوط الاقتصادية والعقوبات، أو حدوث انفراجات دبلوماسية، سيظل عاملًا مؤثرًا في تحديد مسار المرحلة المقبلة.

وأخيرًا، يظل الأداء الاقتصادي الداخلي أحد أكثر المحددات تأثيرًا في المستقبل السياسي للجمهورية الإسلامية في إيران. فاستمرار الضغوط الاقتصادية، وارتفاع معدلات التضخم، وتراجع قيمة العملة الوطنية، تمثل تحديات قد تؤثر في مستوى الاستقرار الداخلي، بينما قد يسهم نجاح الحكومة في الحد من هذه الضغوط في تعزيز قدرتها على إدارة المرحلة الانتقالية. ومن ثم، فإن مستقبل الجمهورية الإسلامية في إيران لن يتحدد على أساس العامل السياسي وحده، وإنما وفق تفاعل معقد بين الاعتبارات السياسية، والأمنية، والاقتصادية، والإقليمية، بما يجعل المشهد المستقبلي مفتوحًا على أكثر من مسار محتمل.

ثانيًا: السيناريوهات المستقبلية المحتملة

السيناريو الأول: استمرارية النظام وتعزيز التماسك المؤسسي (السيناريو المرجح)

يقوم هذا السيناريو على افتراض نجاح مؤسسات الدولة الإيرانية في إدارة مرحلة ما بعد وفاة المرشد الأعلى وفق الآليات الدستورية والمؤسسية المعمول بها، بما يضمن انتقالًا منظمًا للسلطة، ويحول دون حدوث فراغ سياسي أو صراع داخلي بين مراكز القوى. ويستند هذا السيناريو إلى حقيقة أن النظام السياسي الإيراني لا يقوم على شخص المرشد وحده، وإنما على شبكة مؤسسات دستورية وأمنية ودينية تمتلك أدوارًا وصلاحيات متداخلة، وفي مقدمتها مجلس خبراء القيادة، ومجلس صيانة الدستور، والحرس الثوري، ومجمع تشخيص مصلحة النظام، فضلًا عن مؤسسات السلطة التنفيذية والتشريعية. وتعزز هذا السيناريو مجموعة من المؤشرات التي برزت خلال الفترة التي أعقبت الحدث، من أهمها استمرار مؤسسات الدولة في أداء وظائفها بصورة اعتيادية، وعدم ظهور انقسامات علنية داخل النخبة السياسية، فضلًا عن نجاح السلطات في إدارة مراسم التشييع بمشاركة داخلية وخارجية واسعة، بما عكس قدرة الدولة على الحفاظ على تماسكها الإداري والأمني في مرحلة انتقالية شديدة الحساسية. وعلى المستوى الخارجي، يوفر هذا السيناريو فرصة لإيران للحفاظ على شبكة علاقاتها الإقليمية والدولية، مع استمرار سياسة الانفتاح الحذر على عدد من الدول العربية، وتعزيز الشراكات القائمة مع روسيا والصين، بالتوازي مع استمرار الخلافات مع الولايات المتحدة والدول الغربية بشأن البرنامج النووي والعقوبات الاقتصادية. ومن ثم، فمن غير المتوقع أن تشهد السياسة الخارجية الإيرانية تحولًا جذريًا في المدى القريب، وإنما يرجح أن تستمر في إطار مبدأ الاستمرارية مع التكيف، بحيث تحافظ على ثوابتها الاستراتيجية، مع إبداء قدر من المرونة في إدارة بعض الملفات

الإقليمية إذا اقتضت المصالح الوطنية ذلك. ومع ذلك، لا يعني تحقق هذا السيناريو غياب التحديات؛ إذ ستظل الضغوط الاقتصادية، والعقوبات الدولية، والتوترات الإقليمية، من أبرز العوامل التي قد تحد من قدرة النظام على تحقيق استقرار كامل. إلا أن التعامل المؤسسي مع هذه التحديات قد يسهم في احتوائها، ويعزز قدرة الدولة على تجنب أزمات داخلية واسعة، بما يجعل هذا السيناريو الأكثر اتساقًا مع المعطيات المتوافرة حتى تاريخ إعداد هذه الدراسة.

السيناريو الثاني: تصاعد الضغوط الداخلية والخارجية وإطالة المرحلة الانتقالية

يفترض هذا السيناريو أن تواجه مؤسسات الدولة الإيرانية تحديات متزامنة خلال مرحلة ما بعد انتقال القيادة، بما يؤدي إلى إطالة أمد المرحلة الانتقالية وارتفاع مستوى الضغوط السياسية والاقتصادية والأمنية، دون أن يصل ذلك بالضرورة إلى انهيار النظام السياسي أو فقدانه السيطرة على مؤسسات الدولة. ويستند هذا السيناريو إلى أن فترات انتقال القيادة في الأنظمة ذات البنية المؤسسية المعقدة قد تفتح المجال أمام تباين في أولويات مراكز صنع القرار، خاصة إذا تزامن ذلك مع استمرار الضغوط الخارجية والأزمات الاقتصادية.

وتتمثل أبرز العوامل التي قد تدفع نحو هذا المسار في استمرار العقوبات الاقتصادية، وتراجع معدلات النمو، وارتفاع معدلات التضخم، فضلًا عن احتمالية تعثر المفاوضات المتعلقة بالبرنامج النووي أو تعرض المنطقة لموجات جديدة من التصعيد العسكري، بما يفرض أعباء إضافية على صانع القرار الإيراني. كما أن أي اتساع في الاحتجاجات الاجتماعية المرتبطة بالأوضاع المعيشية قد يزيد من تعقيد المشهد الداخلي، حتى وإن ظلت مؤسسات الدولة محتفظة بقدرتها على إدارة الأوضاع الأمنية. وعلى المستوى الإقليمي، قد ينعكس هذا السيناريو في صورة تزايد حدة التوتر في بعض ساحات النفوذ الإقليمي، سواء نتيجة احتكاكات غير مباشرة مع الولايات المتحدة أو "إسرائيل"، أو بسبب تصاعد الأزمات في عدد من الملفات المرتبطة بلبنان وسوريا والعراق والبحر الأحمر. غير أن هذا التصعيد، إذا وقع، سيظل محكومًا باعتبارات الردع المتبادل، التي تجعل جميع الأطراف أكثر حرصًا على تجنب الانزلاق إلى مواجهة إقليمية شاملة.

أما على الصعيد الدولي، فمن المرجح أن تستمر القوى الكبرى في انتهاج سياسة مزدوجة تجمع بين الضغوط والاحتواء؛ إذ ستواصل الولايات المتحدة والدول الأوروبية استخدام أدوات العقوبات والضغوط الدبلوماسية، في حين ستسعى كل من روسيا والصين إلى الحفاظ على علاقاتهما الاستراتيجية مع طهران، بما يحد من احتمالات تعرض إيران لعزلة دولية كاملة، لكنه في الوقت ذاته لا يوفر حلولًا كافية لمعالجة التحديات الاقتصادية الداخلية.

وعلى الرغم من أن هذا السيناريو يظل احتمالًا قائمًا في ضوء تعقيدات البيئة الإقليمية والدولية، فإن تحققه بصورة كاملة يتطلب تزامن عدد كبير من المتغيرات السلبية في وقت واحد، وهو ما يجعله أقل ترجيحًا من سيناريو استمرارية النظام، لكنه يظل مسارًا ينبغي أخذه في الاعتبار عند استشراف مستقبل التطورات السياسية في الجمهورية الاسلامية في ايران والمنطقة.

السيناريو الثالث: الانفراج التدريجي وإعادة التموضع الإقليمي

يقوم هذا السيناريو على افتراض أن تتمكن القيادة الإيرانية الجديدة من استثمار مرحلة ما بعد انتقال السلطة في إعادة ترتيب أولويات السياسة الخارجية، بما يتيح توسيع مساحات الحوار مع الأطراف الإقليمية والدولية، دون التخلي عن الثوابت الأساسية للسياسة الإيرانية. ولا يعني هذا السيناريو حدوث تحول جذري في التوجهات الاستراتيجية للجمهورية الإسلامية، وإنما يفترض اتباع نهج أكثر براغماتية في إدارة الملفات الخلافية، بما يسهم في تخفيف الضغوط الخارجية وتهيئة بيئة أكثر استقرارًا.

ويرتكز هذا السيناريو على عدد من المؤشرات، من أبرزها استمرار قنوات التواصل التي أُعيد فتحها خلال السنوات الأخيرة مع عدد من الدول العربية، وفي مقدمتها المملكة العربية السعودية، إلى جانب وجود اتصالات سياسية مع مصر وبعض دول الخليج، فضلًا عن استمرار الوساطات الإقليمية التي قادتها سلطنة عُمان في عدد من الملفات. كما أن مشاركة وفود عربية وآسيوية رفيعة المستوى في مراسم التشييع تعكس وجود رغبة لدى عدد من الدول في الإبقاء على الحوار السياسي مع طهران، حتى في ظل استمرار الخلافات بشأن قضايا إقليمية ودولية.

وعلى المستوى الدولي، قد يدفع استقرار مرحلة انتقال القيادة إلى تهيئة ظروف أكثر ملاءمة لاستئناف مسارات التفاوض بشأن بعض الملفات العالقة، وفي مقدمتها البرنامج النووي، أو القضايا المرتبطة بالأمن البحري وتخفيف حدة التوتر الإقليمي. غير أن فرص تحقق هذا المسار ستظل مرهونة بمدى استعداد جميع الأطراف لتقديم تنازلات متبادلة، وهو أمر لا يزال تحكمه اعتبارات أمنية واستراتيجية معقدة، تتجاوز الإرادة الإيرانية وحدها. وفي حال تحقق هذا السيناريو، فمن المتوقع أن تستفيد الجمهورية الإسلامية في إيران من توسيع هامش حركتها الدبلوماسية، وتعزيز تعاونها الاقتصادي مع شركائها الآسيويين والإقليميين، بما قد يسهم في تخفيف جزء من الضغوط الاقتصادية المفروضة عليها. إلا أن هذا الاحتمال يظل مرتبطًا بوجود إرادة متبادلة لدى الأطراف المختلفة للحفاظ على مسار التهدئة، وعدم الانزلاق إلى موجات جديدة من التصعيد الإقليمي.

وبوجه عام، يمثل هذا السيناريو احتمالًا قائمًا، لكنه يظل أقل ترجيحًا من سيناريو استمرارية النظام، نظرًا إلى استمرار عدد من العوامل البنيوية التي تعقد فرص التوصل إلى تفاهمات شاملة، وفي مقدمتها الخلافات المرتبطة بالبرنامج النووي، والعقوبات الاقتصادية، والتنافس الإقليمي، وتباين أولويات القوى الدولية تجاه الجمهورية الإسلامية في إيران. ومن ثم، فإن فرص تحقق هذا السيناريو ستظل مرتبطة بقدرة جميع الأطراف على إدارة خلافاتها ضمن أطر دبلوماسية، وليس بحلها بصورة نهائية.

ثالثًا: السيناريو الأكثر ترجيحًا

في ضوء المعطيات التي تناولتها الدراسة، يظل سيناريو استمرارية النظام السياسي مع انتقال منظم للقيادة هو الأكثر ترجيحًا، استنادًا إلى مجموعة من المؤشرات الواقعية، وليس إلى افتراضات مستقبلية.

فقد أظهرت التطورات التي أعقبت الحدث استمرار عمل مؤسسات الدولة بصورة اعتيادية، وعدم ظهور مؤشرات على حدوث فراغ دستوري أو اضطراب في إدارة مؤسسات الحكم، كما جرى التعامل مع عملية انتقال القيادة وفق

الأطر الدستورية والمؤسسية المعمول بها داخل النظام السياسي الإيراني. وإلى جانب ذلك، عكست مراسم التشييع وما صاحبها من مشاركة رسمية خارجية استمرار تفاعل عدد من الدول مع مؤسسات الدولة الإيرانية، بما يؤكد أن الحدث لم يؤدِّ إلى عزل إيران دبلوماسيًا أو إلى إحداث تغير مفاجئ في مكانتها الإقليمية.

وفي المقابل، لا تتوافر حتى تاريخ إعداد هذه الدراسة مؤشرات موضوعية تدعم ترجيح سيناريو حدوث انهيار مؤسسي أو تغير جذري في بنية النظام السياسي. كما أن استمرار الخلافات مع الولايات المتحدة والدول الغربية، وبقاء العقوبات والملفات الخلافية دون تسوية، لا يمثل في حد ذاته دليلًا على اقتراب تحول استراتيجي في الداخل الإيراني، بقدر ما يعكس استمرار البيئة السياسية التي تحكم العلاقات بين إيران وهذه الأطراف منذ سنوات.

وعليه، فإن السيناريو الأكثر اتساقًا مع المؤشرات الراهنة يتمثل في استمرار مؤسسات الدولة في أداء وظائفها، مع بقاء التحديات الاقتصادية والإقليمية والدولية عنصرًا مؤثرًا في مسار السياسة الإيرانية خلال المرحلة المقبلة. ويظل هذا الترجيح مرتبطًا بالمعطيات المتوافرة حتى تاريخ إعداد الدراسة، وقابلًا للمراجعة إذا طرأت متغيرات جوهرية تؤثر في البيئة الداخلية أو الإقليمية.

رابعًا: المتغيرات الحاكمة لمسار السيناريو

على الرغم من أن الدراسة ترجح سيناريو استمرارية النظام السياسي مع انتقال منظم للقيادة، فإن هذا الترجيح يظل مرتبطًا بمجموعة من المتغيرات التي قد تؤثر في مسار الأحداث خلال المرحلة المقبلة، وهو ما يفرض التعامل مع النتائج الاستشرافية بوصفها تقديرات قابلة للمراجعة كلما استجدت معطيات جديدة. ويتمثل أول هذه المتغيرات في تطورات الملف النووي الإيراني؛ إذ يظل هذا الملف أحد أكثر القضايا تأثيرًا في طبيعة علاقة إيران بالقوى الغربية. ومن ثم، فإن أي تقدم في مسارات التفاوض أو، على العكس، أي تصعيد في هذا الملف، ستكون له انعكاسات مباشرة على البيئة الإقليمية والدولية التي تتحرك فيها الجمهورية الإسلامية في إيران. ويرتبط المتغير الثاني باتجاهات البيئة الأمنية الإقليمية، لاسيما في ظل استمرار بؤر التوتر في "الشرق الأوسط". فحدوث تصعيد عسكري واسع أو توسع نطاق المواجهات الإقليمية قد يفرض أولويات جديدة على صانع القرار الإيراني، ويؤثر في مسار التفاعلات السياسية والدبلوماسية خلال المرحلة المقبلة.

أما المتغير الثالث، فيتعلق بالأوضاع الاقتصادية الداخلية، باعتبارها أحد المحددات الرئيسة للاستقرار السياسي والاجتماعي. فاستمرار الضغوط الاقتصادية أو تفاقمها قد يفرض تحديات إضافية أمام مؤسسات الدولة، في حين أن حدوث تحسن نسبي في المؤشرات الاقتصادية قد يوفر مساحة أكبر لإدارة الملفات الداخلية والخارجية بكفاءة أعلى.

ويتمثل المتغير الرابع في استمرار التوافق بين مؤسسات الدولة والنخبة السياسية خلال مرحلة ما بعد انتقال القيادة. فالحفاظ على التنسيق بين المؤسسات الدستورية والسياسية والأمنية يمثل عنصرًا مهمًا في دعم الاستقرار المؤسسي، في حين أن ظهور تباينات جوهرية بين مراكز صنع القرار قد ينعكس على طبيعة المشهد السياسي خلال المدى المتوسط.

وبناءً على ذلك، فإن مستقبل التطورات في إيران سيظل رهينًا بتفاعل هذه المتغيرات مجتمعة، وليس بمتغير واحد منفرد. ومن ثم، فإن السيناريو الذي رجحته الدراسة يعبر عن الاتجاه الأقرب في ضوء المؤشرات الراهنة، مع بقاء احتمالات التعديل قائمة إذا شهدت البيئة الداخلية أو الإقليمية أو الدولية تحولات جوهرية تؤثر في مسار الأحداث.

خاتمة

خلصت هذه الدراسة إلى أن وفاة المرشد الأعلى الإيراني وما أعقبها من مراسم تشييع رسمية لم تمثل حدثًا بروتوكوليًا عابرًا، وإنما شكلت محطة سياسية فارقة كشفت عن طبيعة النظام السياسي الإيراني، وآليات انتقال السلطة داخله، ومدى قدرة مؤسسات الدولة على إدارة لحظة شديدة الحساسية دون حدوث فراغ دستوري أو اضطراب مؤسسي. وقد بين التحليل أن أهمية الحدث لم تكن مرتبطة بوفاة شخصية سياسية فحسب، وإنما بالموقع المحوري الذي يشغله منصب المرشد الأعلى داخل هيكل النظام، وما يرتبط به من صلاحيات دستورية وتأثير مباشر في توجيه السياسات العامة للدولة. ومن ثم، انصبت الأنظار على الكيفية التي ستتعامل بها مؤسسات الدولة مع استحقاق انتقال القيادة، ومدى قدرتها على الحفاظ على استمرارية عملها في ظل المتغيرات الداخلية والضغوط الخارجية. كما أوضحت الدراسة أن إدارة الدولة الإيرانية لهذه المرحلة عكست حضورًا واضحًا للمؤسسات الدستورية والتنظيمية، الأمر الذي حدَّ من احتمالات حدوث فراغ في السلطة، وأسهم في الحفاظ على استقرار الأداء المؤسسي. وفي الوقت نفسه، كشفت المشاركة الواسعة للوفود الرسمية القادمة من عدد من الدول العربية والآسيوية وغيرها، أن العلاقات مع الجمهورية الإسلامية في إيران ما زالت تحكمها اعتبارات المصالح والتوازنات الإقليمية، وأن الخلافات السياسية القائمة لم تمنع استمرار قنوات الاتصال الدبلوماسي، في حين استمر التباين في مواقف القوى الغربية تجاه طهران دون تغير جوهري. وعلى صعيد التداعيات المستقبلية، توصلت الدراسة إلى أن مسار التطورات سيظل رهينًا بتفاعل مجموعة من العوامل، في مقدمتها طبيعة انتقال القيادة، والأوضاع الاقتصادية الداخلية، ومسار البرنامج النووي، ومستوى التوتر في البيئة الإقليمية. واستنادًا إلى هذه المؤشرات، رجحت الدراسة استمرار النظام السياسي الإيراني في إدارة المرحلة المقبلة من خلال مؤسساته الدستورية، مع بقاء التحديات الداخلية والخارجية عاملًا مؤثرًا في صياغة توجهاته المستقبلية. وفي ضوء ما سبق، تؤكد الدراسة أن فهم التطورات التي شهدتها إيران لا يقتصر على متابعة الحدث ذاته، وإنما يتطلب قراءته في سياق البنية المؤسسية للدولة، وتشابك الاعتبارات الداخلية مع التفاعلات الإقليمية والدولية. ومن ثم، فإن الحدث محل الدراسة يمثل نموذجًا لكيفية تأثير التحولات القيادية في مسار الدولة، دون أن يعني ذلك بالضرورة حدوث تغيرات جذرية في توجهاتها أو في بنية النظام الإقليمي، وهو ما يجعل من التحليل العلمي القائم على الوقائع والمؤشرات المدخل الأكثر دقة لفهم هذه التطورات واستشراف مساراتها المستقبلية.

قائمة المراجع

أولًا: المراجع العربية

1. الدستور الإيراني (دستور جمهورية إيران الإسلامية)، آخر تعديل نافذ.
2. مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، تقارير ودراسات عن السياسة الإيرانية والعلاقات الإقليمية.
3. مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، دراسات حول السياسة الخارجية الإيرانية و"الشرق الأوسط".
4. مركز الإمارات للسياسات، دراسات وتقارير عن إيران والتحولات الإقليمية.
5. مركز الجزيرة للدراسات، تقارير تحليلية حول إيران وتطورات "الشرق "الأوسط.
6. المعهد المصري للدراسات، دراسات متعلقة بالشأن الإيراني والتفاعلات الإقليمية.
7. الهيئة العامة للاستعلامات (جمهورية مصر العربية)، البيانات الرسمية الخاصة بالعلاقات المصرية–الإيرانية.
8. وزارة الخارجية المصرية، البيانات والتصريحات الرسمية.

ثانيًا: المراجع الأجنبية

1. International Atomic Energy Agency (IAEA). .Reports on Iran's Nuclear Program.
2. International Crisis Group. Reports on Iran and the Middle East.
3. Carnegie Endowment for International Peace. Iran Program Publications.
4. Chatham House. Middle East and North Africa Programme.
5. Brookings Institution. Foreign Policy Studies.
6. RAND Corporation. Middle East Research Reports.
7. Stockholm International Peace Research Institute (SIPRI). Yearbook and Middle East Studies.
8. Council on Foreign Relations (CFR). Backgrounders and Analysis on Iran.
9. United Nations. Official Documents and Reports.
10. International Institute for Strategic Studies (IISS). The Military Balance.

ثالثًا: المواقع الإلكترونية الرسمية

1. الموقع الرسمي لرئاسة الجمهورية الإسلامية الإيرانية.
2. الموقع الرسمي لمجلس خبراء القيادة.
3. الموقع الرسمي لمجلس الشورى الإسلامي الإيراني.
4. الموقع الرسمي لوزارة الخارجية الإيرانية.
5. الموقع الرسمي لوزارة الخارجية المصرية.
6. الموقع الرسمي للأمم المتحدة.
7. الموقع الرسمي للوكالة الدولية للطاقة الذرية (IAEA).

رابعًا: الوكالات الإخبارية

1. وكالة أنباء "الشرق الأوسط" (MENA).
2. وكالة الأنباء السعودية (SPA).
3. وكالة الأنباء القطرية (QNA).
4. وكالة رويترز (Reuters).
5. وكالة أسوشيتد برس (Associated Press).
6. وكالة فرانس برس (AFP).
7. وكالة الأنباء الإيرانية الرسمية (IRNA).